نفسه لا وجود له خارجا ولا في ضمن افراده خلافا للشيعة فانه ذهب الى وجو
ده في ضمن افراده ورد السيد والمحققون وجوده منها انه يلزم عليه تعدد
الشيء الطبيعي بتعدد افراده وهو باطل ولا يصح ان يدعى ان هذا تعدد محال
والمحال انما يتعدد بتعدد المحال ان يكون للشيء الواحد محال كثيرة لانه يرد
اتحاد الاثنين ولا يمكن حلول الشيء في محال متعددة في ان وتحقيقه تامل ودفع شبه
الاسماء المنابات بوجه اخر حيث قال العلامة هي الحركات والسكنات البنا
بينه وذو العلامة الحركات والسكنات الاعرابية فقد اتحد في الخارج بمعنى
ان العلامة وصاحبها متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا اي من حيث الحيثية
لمقتضى العامل ولا لمقتضاه وهو كلام ظاهري لانه يقتضي ان الضمة مثلا
حال الاعراب من حركات البنا ولا معنى له لانها انما جيء بها لمقتضى العامل
ويلزم عليه ان لا وجود لحركات الاعراب في اللفظ اصلا على هذا القول وهو باطل
فتامل **قوله** من الاعراب بالحركات والسكون بيان لما وقوله فيما سيأتي بيان
لغير **قوله** فرع عما ذكر قال البهوتي هو مع اشكاله في فهم نفسه لا معنى
له لان كلام المص الاول يقال انه بيان له سابق عليه وهو بعيد جدا
فتنكير ان يكون وجها اشكاله في نفسه اقتضاؤه فرعية كل من الامور الاتية
عن كل مما ذكر فيقتضي فرعية الالف عن الكسرة مثلا ومثل لا يرد على كلام هذا
الناظم كما يظهر بادنى تامل **قوله** نحو جا اخو بني نمر بالقصر وهو كثير
شايع في مثل ذلك لان احدى الهمزتين تحذف بكثرة اذا اجتمعتا في كلمتين
واتفقتا في الحركة فقول بعضهم بالقصر للضرورة وعلى لغة قليلة في
حين المنع ونمر بفتح النون وكسر الميم اسم لابي قبيلة من قبائل العرب
تسمى به البيتنا **قوله** وطى هذا الحذو واي الفبا سر من حذا يحذو حذوا
بمعنى تبعه وهو مرفوع بالابتدا خبره في الظرف قبله او مجرور بدلا من
اسم الاشارة اي واجر على هذا الحذو او هو منصوب بفعل محذوف **قوله**

على حدة

على حدة اي حدة المثنى وطي بقيه من الاعراب بالحروف وهو جمع السلامة واحترز
بذلك عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات **قوله** على الاصل في الاعراب بالفروع
من كل وجه اي لان الاصل في المعرب بالفرع ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف
وجره بالياء فيما انسر الفرع الاصل **قوله** اي نيابة عن الحركات الثلاث يتعين كونه
مفعولا لمحذوف اي على انه مفعول مطلق اي تنوب هذه الاحرف نيابة عن الحركات
او على انه ظرف باعتبار اي في اعرب بما ذكر بالحروف الثلاث وقت نيابة ولا
يصح كونه مفعولا للمذكور انه على سبيل التنازع لعدم صحة انصباب احد
هما بالعمل فيه نظرا للمتعلقة ولا مفعولا لهما معا لامتناع اجتماع عوامل
على معمول واحد **قوله** ما من الاسما اصف بالقصر للضرورة لعدم اتفاق الهمزتين
في الحركة وقد تنازعه الافعال الثلاثة فاعملنا الاخير واضمرنا فيما
قبله ضميره وحذف فيه لكونه فضلة ولا يجوز كون المعمول الاول والثاني
لوجوب ابراز الضمير فيما بعدهما سببا في التنازع **قوله** ان صحبة
ابانا مفعول لمحذوف ويفسره المذكور لان ان لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقد
را واشتراطهم كون المشاغل ضميرا اكثريا كما في الضمير مقدر على حد الحج
افحكم الجاهلية يبغون **قوله** لا ذو الموصولة الطائية لا يفارقني احترز
عنها مع انها مبنية وظاهره في المعرب بان لا تنقل الكلام مع المبتدي الذي
لا يعرف بين المعرب والمبني فاذا سمع لفظ ذو توهم انها المبنية افاده
الشنوائي وقال الشنوائي انما احترز عن ذو الموصولة لان لها حالة اعراب
لا فيها وحينئذ الاعراب والبنا وذلك كقول منظور ابن سحيم ~~سحيم الفقعسي~~
الفقعسي فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا من قصيدة قالها في امراته حين
حلق شعرها ورفعته الى الوالي فجلده واعتقله فدفع جبينه وجاء اليه
اهله واولهاذ ذهبت الى الشيطان اخطب بنته فادخلها من شقوتي
في حبل ثيابه فانقذني منها حمار وجبيني جزاه الله خير اجنبني وحمار جبا

Copyright © King Saud University